وتعذر على أهالي القطاع نقل الحمضيات من غزة إلى الدول العربية المجاورة ، إضافةً إلى ضياع فرصة إعفاء التجارة من الرسوم ، وأصبحت إسرائيل تتحكم في الأسعار[١] ، وضغطت على المزارعين لإجبارهم على تقليل اهتمامهم ببيارات الحمضيات التي كانت تمثل نصف الإنتاج الزراعي في القطاع[٢] .

كما تدخلت إسرائيل في زراعة الخضروات ، واتسعت المساحات المزروعة منها ، وأدخلت زراعة منتجات تخدم الاقتصاد الإسرائيلي كالباذنجان والقثاء والتوت الأرضي ، وذلك بتوجيه وا ٍرشاد إسرائيليين[٣] ، وبذلك تقلصت المزروعات التقليدية التي يتطلبها السوق المحلي كالقمح والشعير ، وجرى تضييق على بعض المزروعات ومحاصرتها كما حصل في زراعة النخيل[٤] .

وبسبب المداهمات والهدم والنسف ، تعرضت الكثير من الأراضي الزراعية للحرق ، واضطر كثير من المزارعين للهرب من أراضيهم ، وتركها ، مما أصاب الزراعة بتدهور خطير أيضً ا[٥] ، وزاد ذلك من عدم قدرة الفلاحين على الوفاء بمتطلبات الزراعة كالأسمدة والمبيدات والماكينات وغيرها ، والتي ارتفعت أسعارها[٦]؛ هذا في الوقت الذي حُ رم فيه المزارع من المؤسسات التعاونية التي كانت تساهم في حل مشكلاته أثناء الحكم المصري[٧] .

(١٢) تدهور الصناعة : بالرغم من أن الصناعة كانت في قطاع غزة بسيطة تتكون من مصانع وورش محلية صغيرة[٨] ، إلا إن إسرائيل حالت دون تطورها ؛ وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية ، ومصادر الطاقة ، ومحدودية السوق المحلية ، وشح رأس المال[٩] ، لذا أصبح القطاع فريسة سهلة لإغراق أسواقه بالمنتجات الصناعية

---

(١) حمود ، سعيد : الضغوط الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، شؤون فلسطينية ، ع ٣ ، تموز/يوليو ١٩٧١م ، ص ٧٤ .

(٢) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية : قطاع غزة المحتل مصدر العمل الأسود في إسرائيل ، السنة ١٠ ، ع ٢٢ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠م ، ص ١٨ .

(٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية : قطاع غزة المحتل ، ص ١٨ .

(٤) مجلة الأرض ، ع ٦ ، ٧/١٢/١٩٨٣م ، ص ١٩-٢٠ .

(٥) حمود ، سعيد : الضغوط الاقتصادية ، ص ٨١ .

(٦) مجلة الأرض ، ع ٦ ، ٧/١٢/١٩٨٣م ، ص ٢٠ .

(٧) حمود ، سعيد : الضغوط الاقتصادية ، ص ٧٤ .

(٨) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٩) أبو عمرو ، زياد : اقتصاد قطاع غزة ؛ كتاب الاقتصاد الفلسطيني تحديثات التنمية في ظل احتلال مديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٩م ، ص ١١٨-١١٩ .